يخضع إصدار واستخدام بطاقة الشركات من بنك صحار الدولي ش.م.ع.ع. للشروط والأحكام المحددة أدناه، وستظل هذه الشروط والأحكام ملزمة لحامل البطاقة ما لم يتم تعديلها بواسطة البنك وفقاً لشروط وأحكام هذه الاتفاقية:

١ – التعريفات

"الاتفاقية» تعني هذه الشروط والأحكام وأي تعديلات عليها.

«البنك» يعني بنك صحار الدولي ش.م.ع.ع. ورثة البنك والمتنازل إليهم.

«الشركة» تعني أي مؤسسة أو هيئة حكومية أو خاصة والتي أبرم معها البنك هذه الاتفاقية.

«حساب الشركات» يعني الحساب الذي يحتفظ به البنك للشركة المذكورة أعلاه، والذي يتم خصم جميع المعاملات التي يقوم بها حامل/حاملو البطاقة من خلال بطاقة/بطاقات الشركات الصادرة للشركة من قبل البنك، بالإضافة إلى الفوائد والرسوم وأي مصاريف أخرى للبطاقة

«حساب الفاتورة للشركات» يعني الحساب الذي تحتفظ به الشركة لدى البنك لخصم المبالغ الإجمالية المستحقة على حساب الشركات بالنسبة لجميع المعاملات التي يقوم بها حامل/حاملو البطاقة..

«البطاقة» تعني كل بطاقة شركات ذات أهلية، أو بطاقة مسبقة الدفع، أو بطاقة شراء، أو بطاقة افتراضية صادرة عن البنك لحامل البطاقة – الموظف المحدد من الشركة – بموجب هذه الاتفاقية

«البطاقة الافتراضية» تعني بطاقة شركات حيث يقوم البنك بإصدار أرقام بطاقات دون إنشاء بطاقة فعلية، مع ربط كل رقم بطاقة بحساب بطاقة شركات له هوية الشركة الخاصة به، ودورة الفوترة، وبيان الفوترة

«حامل البطاقة» يعني موظف الشركة التي تحتفظ بحساب الشركات لدى البنك بموجب هذه الاتفاقية، والتي صدرت له بطاقات الشركات

«رسوم البطاقة» تعني أي رسوم وعمولات واجبة الدفع من قبل الشركة للبنك فيما يتعلق ببطاقات الشركات، كما هو مبين في التعريفة / جدول الرسوم المنشور على موقع البنك و/أو المبلغ عنه من قبل البنك للشركة و/أو حامل البطاقة من وقت لآخر. تشمل هذه الرسوم، دون حصر، المبالغ التي يتكبدها حامل/حاملو البطاقة على كل معاملة بالبطاقة، والفوائد، ورسوم الخدمة، ورسوم التأخير، ورسوم تجاوز الحد، ورسوم السحب النقدي، ورسوم الاشتراك والتجديد، ورسوم الاستبدال، وغيرها

«معاملة البطاقة» تعني المعاملة (أو المعاملات) التي يتم تنفيذها أو الدخول فيها من قبل حامل/حاملي البطاقة باستخدام البطاقة للدفع مقابل أي سلع وخدمات تم شراؤها أو الاستفادة منها و/أو لطلب سحب نقدي

«السحب النقدي» يعني النقود الذي يتم سحبه بواسطة حامل البطاقة باستخدام البطاقة.

«رسوم السحب النقدي» تعني الرسوم التي يحق للبنك فرضها على النقد الذي يسحبه حامل البطاقة من وقت لآخر باستخدام البطاقة، كما هو مبين في التعريفة / جدول الرسوم

«استرداد المبالغ» يعني عكس معاملة بطاقة يتم الطعن فيها من قبل حامل البطاقة/الشركة.

«الحد الائتماني للشركة» يعني المبلغ الإجمالي الذي يحدده البنك ويخصصه للشركة وفقًا لتقديره الخاص، والذي يمكن تحديده بناءً على حدود حامل/حاملي البطاقة الفردية.

«حد البطاقة» يعني أقصى مبلغ مسموح بخصمه من بطاقة حامل البطاقة الفردية الصادرة للشركة بموجب هذه الاتفاقية وكل المرفقات القانونية المتعلقة بها

«الحد النقدي» يعني أقصى مبلغ مسموح بخصمه من بطاقة حامل البطاقة الفردية من عمليات السحب النقدي.

«رسوم التمويل أو الفوائد» تعني الرسوم التي يحق للبنك فرضها في حال عدم احتفاظ الشركة بأموال كافية ووافية في حسابها لتسديد جميع رسوم البطاقة وفقًا للتعليمات المستمرة أو لتغطية الشيكات أو تعليمات الدفع الصادرة أو المعاملات التي يتم تنفيذها على منصة الخدمات المصرفية الرقمية بالجملة لبنك صحار الدولي من قبل الشركة لدفع رسوم البطاقة

«رسوم تجاوز الحد» تعني الرسوم التي يفرضها البنك وتخصم من البطاقة للمعاملات التي تتجاوز حد البطاقة الفردي. وتكون هذه الرسوم كما هو مبين في تعريفة الرسوم

«تاريخ استحقاق الدفع» يعني التاريخ الذي يجب على الشركة فيه سداد المبلغ الإجمالي المستحق على جميع البطاقات الصادرة للشركة، بالإضافة إلى رسوم البطاقة، كما هو موضح في كشف الحساب

«الرقم السري» يعني رقم التعريف الشخصي الذي يُصدر لحامل/حاملي البطاقة الفرديين لاستخدامه بالتزامن مع البطاقة عند الحاجة

«التعريفة / جدول الرسوم» يعني تعريفة رسوم الخدمات المصرفية للشركات في للبنك (كما يتم تعديلها من وقت لآخر) والمتاحة على موقع بنك صحار الدولي

«رسوم البطاقة» تعني أي رسوم واجبة الدفع من قبل حامل البطاقة للبنك فيما يتعلق بالبطاقة، على النحو الذي يبلغ عنه البنك من وقت لآخر، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، المبالغ التي يتكبدها حامل البطاقة على جميع معاملات البطاقة، ورسوم الخدمة، ورسوم التأخير في الدفع، ورسوم الاشتراك، ورسوم التجديد، ورسوم الاستبدال. يحتفظ البنك بالحق في تعديل هذه الرسوم

«كشف حساب الشركات» يعني الكشف الشهري لحساب الشركة الذي تحتفظ به الشركة ويقدمه البنك، ويتعلق بالحد الائتماني للشركات الإجمالي و/أو معاملات بطاقات الشركات الفردية

«كشف حساب البطاقة» يعني الكشف الشهري/المعلومات التي يقدمها البنك لحامل/حاملي البطاقة الفرديين بخصوص المعاملات الفردية التي تمت باستخدام بطاقة الشركات الخاصة بهم

«تاريخ كشف حساب الشركات» يعني التاريخ الذي يتم فيه إصدار كشف حساب الشركة.

«تاريخ كشف حساب البطاقة» يعني التاريخ الذي يتم فيه إصدار كشف حساب البطاقة.

توضيح الإنفاق باستخدام فيزا : تعني نظام معلومات إدارة آمن تقدمه فيزا لتبسيط إدارة البطاقات

«فيزا التجارية للدفع» (VCP) يعني نظاماً تقدمه فيزا لإنشاء وإدارة البطاقات الافتراضية.

٢- استلام البطاقة واستخدامها

٢-١ سيتم إصدار البطاقة/البطاقات من قبل البنك بناءً على نموذج الطلب المقدم من الموقّع المعتمد للشركة، سواء تم اتمامه بشكل ورقي أو إلكتروني، ووفقًا لسياسة البنك والتي يحتفظ البنك بالحق في تعديلها في أي وقت

٢-٢ تقع على عاتق الشركة مسؤولية إتمام والتحقق من عملية «اعرف عميلك» (KYC) لحاملي البطاقة الأفراد. سيقوم البنك بالتحقق فقط وإجراء عملية KYC للشركة وموقعيها المعتمدين

٢-٣ سيقوم البنك بإصدار البطاقة بناءً على تفاصيل البطاقة الفردية المقدمة من الشركة وحامل/حاملي البطاقة، وسيتم تسليمها إلى الموقّع المعتمد أو الممثلين المفوضين للشركة بموجب هذه الاتفاقية. يمكن استخدام البطاقة من قبل حامل البطاقة فقط ضمن الحد الائتماني خلال فترة الصلاحية المنقوشة على البطاقة. يمكن استخدام البطاقة للدفع مقابل أي سلع أو خدمات تم شراؤها أو سحب نقدي، وفقًا لهذه الاتفاقية وما قد يطرأ من تغييرات من وقت لآخر من قبل البنك وفقًا لشروط هذه الاتفاقية

٢-٤ توافق الشركة على أنه إذا تم إرسال البطاقة إلى الشركة عبر البريد المسجل أو خدمة التوصيل إلى العنوان والموقّع المعتمد الذي تحدده الشركة، فستُعتبر الشركة قد استلمت البطاقة بحالة جيدة، ولن يتحمل البنك أي مسؤولية تجاه الشركة أو حامل البطاقة أو أي مسؤولية تجاه أي خسارة أو ضرر يتعرض له حامل البطاقة و/أو الشركة من أي نوع كان وأياً كان سببها أو كيفية حدوثها، إذا لم يتم استلام البطاقة أو في أي سياق يتعلق باستخدام مثل هذه البطاقة

٢-٥ تتحمل الشركة مسؤولية الديون الإجمالية لكل بطاقة صادرة باسمها وبأسماء موظفيها التي تطلبها الشركة، وتكون مسؤولة بشكل فردي عن كل بطاقة على حدة

٢-٦ يملك البنك حقوق صريحة في حجز الأرصدة الائتمانية المتاحة في أي من حسابات الزبون، بما في ذلك حسابات العملات الأجنبية و/أو الودائع التي يحتفظ بها الزبون، والتي يمكن للبنك ممارستها وفقًا لتقديره لتسوية أي مبالغ مستحقة على الزبون بموجب أي من الحسابات التي يحتفظ بها الزبون. ومع ذلك، قبل ممارسة هذه الحقوق، يجب على البنك إخطار الزبون بنيته في ممارسة هذه الحقوق

٣- حد الائتمان

٣-١ سيقوم البنك بتخصيص حد ائتماني لحساب الشركة لا يجب تجاوزه دون موافقة مسبقة من البنك. يحق للشركة توزيع الحد المخصص وفقًا لتقديرها الخاص على موظفي الشركة. إذا كان حامل البطاقة المعين من قبل الشركة بالفعل عضوًا في بطاقة ائتمان بنك صحار الدولي، فإن الحد الائتماني للشركات سيكون منفصلًا عن حد البطاقة الشخصية

٣-٢ يحتفظ البنك بالحق، وفقًا لتقديره المطلق ودون أن يكون ملزمًا بذلك، في السماح لحامل البطاقة و/أو الشركة بتجاوز الحد الائتماني للشركة و/أو حد بطاقة حامل البطاقة. ومع ذلك، إذا سمح البنك لحامل البطاقة و/أو الشركة بتجاوز حدهم الائتماني، سيظل حامل البطاقة/الشركة مسؤولاً عن تسوية جميع رسوم البطاقة والالتزامات التي يتحملها بموجب هذه الاتفاقية

٣-٣ إذا تجاوز حامل البطاقة/الشركة الحد الائتماني المخصص دون الحصول على موافقة مسبقة من البنك، يجوز للبنك، وفقًا لتقديره الخاص، إلغاء البطاقة/البطاقات على الفور دون إشعار لحامل البطاقة/البطاقات، ويصبح جميع المبالغ المستحقة على البطاقة/البطاقات و/أو حساب الشركة مستحقة وواجبة السداد على الفور من قبل الشركة للبنك

٣-٤ إذا تجاوز حامل البطاقة و/أو الشركة الحد المخصص للبطاقة أو الحد الائتماني للشركة على التوالي، سيقوم البنك بفرض رسوم تجاوز الحد على البطاقة و/أو حساب الشركة بنسبة موضحة في «التعريفة / جدول الرسوم»

٤- حساب الشركة

٤-١ سيقوم البنك بخصم المبالغ التي المُستحقة على المعاملات الخاصة بالبطاقة وجميع رسوم البطاقة وأي التزامات أخرى لحامل البطاقة المتعلقة باستخدامه/ا لبطاقة الشركة وأي خسائر يتكبدها البنك نتيجة لاستخدام البطاقة من حساب الشركة. وتصبح الشركة مسؤولة عن دفع جميع المبالغ التي تم خصمها إلى البنك، سواء تم توقيع قسيمة بيع أو قسيمة سحب نقدي من قبل حامل البطاقة أم لا. سيكون كشف حساب الشركة المرسل إلى الشركة وكشوف حساب البطاقة المرسلة إلى حامل البطاقة الفردي من البنك دليلًا قاطعاً على ديون الشركة للبنك. يجب على الموقّع المعتمد من الشركة إبلاغ حامل البطاقة بالحفاظ على قسائم البيع أو قسائم السحب النقدي حتى يتم استلام كشف حساب البطاقة وكشف حساب الشركة من قبل الطرفين وتوحيد الحسابات

٤-٢ سيقوم البنك بإرسال كشوف حساب البطاقة وكشف حساب الشركة الذي يظهر تفاصيل المعاملات التي تمت أو تم الدخول فيها من قبل حامل البطاقة خلال الشهر السابق إلى البريد الإلكتروني المسجل للشركة لدى البنك، و/أو ترتيب توفيرها على منصة الخدمات المصرفية الرقمية بالجملة لبنك صحار الدولي. تقع على عاتق الموقع المعتمد من الشركة مسؤولية إرسال كشوف حساب البطاقة إلى حامل البطاقة الفردي. لن يكون البنك مسؤولاً عن عدم تسليم الكشوف في حال تغيير عنوان البريد الإلكتروني للشركة و/أو الموقّع المعتمد دون إشعار مسبق للبنك بصيغة معتمدة

٤-٣ سيتم تحويل مبلغ أي معاملة للبطاقة تمت بعملة غير الريال العماني وفقًا لسعر الصرف الذي يحدده البنك و/أو فيزا في تاريخ خصم المعاملة من حساب البطاقة. يحتفظ البنك، وفقًا لتقديره الخاص، بالحق في فرض وتغيير أسعار الصرف والرسوم المتعلقة بالمعاملات التي تتم بعملة غير الريال العماني. ستتم الإشارة إلى جميع هذه الرسوم في «التعريفة / جدول الرسوم»

٤-٤ في أول كشف حساب يُصدر بعد إصدار البطاقة/البطاقات أو تجديد البطاقة/البطاقات، حسب الحالة، يكون للبنك الحق في فرض وخصم رسوم إصدار أو تجديد البطاقة/البطاقات من حساب الشركة، والتي تكون غير قابلة للاسترداد

٥- الدفع

٥-١ توافق الشركة بموجب هذه الاتفاقية وتتعهد بدفع جميع المبالغ المستحقة بالإضافة إلى الرسوم والعمولات وفقًا لـ «التعريفة / جدول الرسوم»، وذلك فيما يتعلق ببطاقات الشركات التي يصدرها البنك للشركة

٥-٢ يمكن للشركة، حسب اختيارها، دفع رسوم البطاقة باستخدام واحدة أو مجموعة من طرق الدفع التالية:

أ. من خلال تقديم تعليمات دائمة مكتوبة و/أو تفويض موقّع من الموقّع المعتمد للشركة لخصم المبلغ المستحق كرسوم بطاقة من الحساب المؤسسي للفوترة و/أو أي حساب آخر لدى البنك

ب. من خلال إصدار شيكات أو تقديم تعليمات دفع أو بدء معاملات دفع على منصة الخدمات المصرفية الرقمية لبنك صحار الدولي لسداد رسوم البطاقة؛ أو من خلال إيداع نقدي

٥-٣ يجب على الشركة أن تقوم بالسداد بحلول تاريخ استحقاق الدفع أو قبله، ويجب أن يكون السداد ١٠٠٪ من الرصيد المستحق في حساب الشركات كما هو مُبين في تاريخ كشف الحساب

٥-٤ إذا لم يتم استلام المبلغ المطلوب و/أو لم يتم استلامه بالكامل بحلول تاريخ استحقاق الدفع، يجوز للبنك، وفقًا لتقديره الخاص، وبدون إشعار للشركة أو حامل البطاقة/حاملي البطاقات، إلغاء أو تعليق استخدام البطاقة أو جميع بطاقات الشركات، دون أن يتحمل البنك أي مسؤولية

٥-٥ في حالة عدم سداد الشركة للمبلغ المستحق بحلول تاريخ استحقاق الدفع، يحق للبنك تعويض الرصيد المستحق بالكامل بالإضافة إلى رسوم البطاقة عن طريق خصم المبلغ من أي حساب آخر للشركة مخصص لدى البنك

٦- إذا كانت الشركة قد قدمت أي تعليمات دفع دائمة لسداد رسوم البطاقة، أو في حالة عدم تقديم شيك أو أي أسلوب للدفع آخر من الشركة، أو في حال عدم توفر الأموال الكافية لتسوية رسوم البطاقة المستحقة، يجوز للبنك، وفقًا لتقديره الخاص، فرض رسوم تمويل على الشركة كما هو مبين في «التعريفة / جدول الرسوم» على الرصيد المستحق ورسوم البطاقة، وقد يقوم البنك بأي تعليمات دائمة من هذا القبيل عندما تكون هناك أموال كافية ومتاحة في حسابات الشركة الأخرى

٧ - إذا كان حامل البطاقة/الشركة لا يوافق على أي من رسوم البطاقة الموضحة في «كشف حساب البطاقة»، يجب على الموقّع المعتمد للشركة إبلاغ البنك بذلك خلال ٣٠ يومًا من تاريخ «كشف حساب البطاقة». وفي حالة عدم الإبلاغ خلال هذه الفترة، يُعتبر أن الشركة قد قبلت رسوم البطاقة المحددة في «كشف الحساب»، ولن يحق لها الطعن في هذه الرسوم في وقت لاحق

٨- سيتم استخدام أي مدفوعات تقوم بها الشركة من قبل البنك لسداد التزامات الشركة تجاه البنك بموجب هذه الاتفاقية بالترتيب والنسب التي يقررها البنك

٦- السحب النقدي

١- يكون من حق حامل/حاملي البطاقة استخدام البطاقة لسحب نقود، ويكون عليها رسوم سحب نقدي تدفعها الشركة وفقًا للنسبة المحددة في «التعريفة / جدول الرسوم». إذا رغبت الشركة في سحب حق استخدام البطاقة للسحوبات النقدية لموظفيها، يجب على الموقّع المعتمد للشركة إخطار البنك بذلك كتابةً

٢- لا يتحمل البنك أي مسؤولية عن أي ضرر أو خسارة تنشأ بشكل مباشر أو غير مباشر من أي خلل/فشل في البطاقة أو جهاز الصراف الآلي، أو نقص مؤقت في الأموال في هذه الأجهزة، أو لأي سبب آخر كان

٣- تُعتبر أي مدفوعات تقوم بها الشركة بواسطة شيك أو تعليمات دفع صادرة أو معاملات مبادَر بها على منصة الخدمات المصرفية الرقمية بالجملة لبنك صحار الدولي أو أي أداة أخرى يتم إيداعها في جهاز الصراف الآلي على أنها قد تم استلامها من قبل البنك في التاريخ الذي يتم فيه ائتمان المبلغ إلى حساب البطاقة بعد أن يتم تصفية الشيك أو أي أسلوب أخر للدفع عبر القنوات المصرفية العادية. أي بيان يصدره البنك في الوقت الذي يتم فيه إيداع الشيك أو أي أداة أخرى في جهاز الصراف الآلي سيُعتبر فقط دليلًا على أن الشركة تدعي أنها قد أودعت الشيك أو الأسلوب الأخر للدفع، ولن يُلزم البنك بأي شكل من الأشكال

٤- يُعتبر أي إيداع نقدي يتم في جهاز الصراف الآلي قد تم استلامه من قبل البنك فقط بعد التحقق من الإيداع النقدي وإدراجه في حساب البطاقة

٥- يجب على الشركة إبلاغ البنك كتابيًا، في أقرب وقت ممكن، بأي تغييرات في حالة تغيير حامل البطاقة و/أو عنوان مكتب الشركة وأرقام الهاتف

٦- تقع على عاتق الشركة مسؤولية الحفاظ على سجلات البطاقات الصادرة من البنك للشركة وإخطار البنك في حال أن الموظف حامل البطاقة لم يُعد يعمل لدى الشركة بعد الآن. والشركة مسؤولة عن جمع البطاقات التي يجب إلغاؤها و/أو سحبها و/أو استبدالها لموظفيها

٧- الفائدة

٧-١ سيتم فرض الفائدة على الرصيد المستحق في حساب الشركة بمعدل الفائدة السائد المحدد في «التعريفة / جدول الرسوم» من قبل البنك

٧-٢ تتراكم الفائدة على الرصيد المستحق في حساب الشركة بعد منح الرصيد لأي مبالغ يتم استلامها من البنك بحلول تاريخ استحقاق الدفع وفقًا لهذه الاتفاقية. ويتم فرض الفائدة على حساب الشركة اعتبارًا من «تاريخ كشف حساب البطاقة» التالي

٧-٣ لن يتم فرض أي فائدة على الرصيد المستحق إذا تم تسوية حساب الشركة بالكامل بحلول تاريخ استحقاق الدفع.

٧-٤ يحتفظ البنك بالحق، وفقًا لتقديره الخاص، في تغيير/تعديل المُعاملة و/أو طريقة الحساب أو حتى إلغاء رسوم الفائدة على حساب الشركة ، مع إشعار الشركة من خلال قنوات الاتصال المتاحة للبنك (رسائل كشف الحساب، تنبيهات الرسائل القصيرة، البريد الإلكتروني، إلخ)

٨- المعاملات عبر الإنترنت

٨-١ يحتفظ البنك بالحق في بداية/توفير/خفض الحد وإغلاق أو إلغاء التسهيلات لإجراء المعاملات عبر الإنترنت، وفقًا لتقديره الخاص، دون إشعار مسبق لحاملي البطاقات

٨-٢ يحتفظ البنك بالحق في التحديد والتعديل، وفقًا لتقديره الخاص، الحد الأقصى المخصص للشركة و/أو لحامل البطاقة لعمليات الشراء، والسحب النقدي، فضلاً عن الاستخدام عبر الإنترنت. وإذا طلبت الشركة إجراء معاملات تتجاوز هذا الحد، فإنها ستوفر تعويضًا رسميًا للبنك عن أي معاملات تتخطى هذا الحد المذكور

٨- ٣ البنك غير مسؤول عن أي مشاكل أو خسارة قد تحدث بسبب عدم الموافقة على عملية من قبل أي تاجر، أو عدم استلام السلع أو الخدمات، أو عدم الرضا عن السلع أو الخدمات. كما أن البنك غير مسؤول عن التسليم أو الجودة أو السلامة أو قانونية السلع والخدمات المشتراة بواسطة بطاقة بنك صحار، أو أي جانب منها، أو عن أي معاملات متكررة ملغاة

٨ – ٤ البنك غير مسؤول عن أي معاملات غير مصرح بها على البطاقة. تقع على عاتق الشركة مسؤولية الإبلاغ للبنك عن أي معاملات غير مصرح بها أو استخدام غير قانوني للبطاقة

٨-٥ التحقق من قانونية المعاملة هي مسؤولية حامل البطاقة/الشركة

٨-٦ سيتم حجز الأموال لأي عملية تم «دفعها»، ولن تكون هذه المبالغ متاحة لحامل البطاقة/الشركة للاستخدام في مكان آخر. لا يمكن للبنك إصدار تصريح قانونياً يدويًا بدون إشعار من التاجر

٨-٧ من خلال الشراء أو الاحتفاظ بالبطاقة أو استخدامها عبر الإنترنت أو التصريح باستخدام البطاقة، تقر الشركة بما يلي:

أ. يتحمل البنك المسؤولية الحصرية بموجب هذه الاتفاقية لإصدار البطاقة وتسهيل استخدامها لإجراء المشتريات عبر الإنترنت.

ب. لا يوجد لدى البنك أي مسؤولية إضافية تجاه حامل البطاقة و/أو الشركة فيما يتعلق بالبطاقة وهذه الاتفاقية.

ج. ويوافق على إبراء ذمة البنك من أي مسؤولية أو واجب أو التزام، بخلاف تلك المنصوص عليها صراحة في هذه الاتفاقية.

٨-٨ يقر حامل البطاقة/الشركة بأن البنك، أو أي من المسؤولين العاملين به، أو المديرين، أو ممثلي البنك ، أو موظفيه ليسوا مسؤولين عن أي أضرار أو تكاليف يتكبدها حامل البطاقة نتيجة للمعاملات التي تتم عبر قنوات الإنترنت أو من خلال أي قنوات أخرى تُجرى فيها المعاملات بدون حضور البطاقة

٩- ملكية البطاقة

يجب أن تظل البطاقة، في جميع الأوقات، ملكاً للبنك. بناءً على طلب البنك، يجب على الشركة و/أو حامل البطاقة إعادة جميع أو أي من البطاقات الصادرة لاستخدام الشركة/حامل البطاقة إلى البنك، أو إلى أي شخص آخر مفوض من قبل البنك

١٠ – الإنهاء

١٠-١ يمكن للشركة إنهاء هذه الاتفاقية من خلال إشعار كتابي للبنك، ولكن لا يسري هذا الإنهاء إلا بعد إعادة جميع البطاقات الصادرة لاستخدام موظفي الشركة إلى البنك واستلامها من قبل البنك، وكذلك بعد سداد الرصيد المستحق في الحساب الشركة بالإضافة إلى المبالغ المستحقة من معاملات البطاقة الفردية التي تمت ولكن لم يتم تحميلها بعد على حساب الشركة

١٠-٢ سيكون الرصيد المستحق بالكامل في حساب الشركة، بالإضافة إلى أي مبالغ متعلقة بمعاملات البطاقة الفردية التي تمت ولكن لم تُحمّل بعد على حساب الشكرة، مستحقة الدفع فوراً وواجب دفعها للبنك عند إنهاء هذه الاتفاقية

١٠-٣ ما لم يتفق البنك على خلاف ذلك في حالة وفاة الموظف أو إفلاس الشركة أو عند خرق أي اتفاقية من قبل الشركة، فإن هذه الاتفاقية ستُعتبر ملغاة ويصبح الرصيد المستحق بالكامل في حساب الشركة، بالإضافة إلى أي مبالغ متعلقة بمعاملات البطاقة الفردية التي تمت ولكن لم تُحمّل بعد على حساب الشركة، تستحق الدفع فوراً وواجب دفعها للبنك. يحق للبنك خصم هذه المبالغ المستحقة من أي حساب آخر للشركة لدى البنك.»

١٠-٤ تتحمل الشركة مسؤولية دفع وتسوية جميع المبالغ المستحقة في حساب الشركة، ويجب عليها تعويض البنك عن جميع التكاليف والرسوم (بما في ذلك الرسوم القانونية) والمسؤوليات والنفقات التي يتحملها البنك في استرداد هذه المبالغ المستحقة من الشركة. حتى يتم سداد هذه المبالغ، يحق للبنك الاستمرار في الاستفادة من الفوائد و/أو رسوم التمويل وفقًا لأسعاره السائدة على المبلغ المستحق في حساب الشركة

١٠-٥ يحق للبنك إنهاء هذه الاتفاقية في أي وقت من خلال إلغاء أو رفض تجديد أو استبدال البطاقة (أو البطاقات) من خلال إشعار مُسبق أو بدونه إشعار ومع وجود سبب أو بدونه. ما لم يتم إنهاء الاتفاقية، يلتزم البنك بتوفير بطاقة جديدة لجميع حاملي البطاقات المفوضين من قبل الشركة عند انتهاء صلاحية البطاقة القديمة أو فقدانها أو تدميرها

١٠-٦ عند إنهاء الاتفاقية، كما هو موضح في البند ١٠،١ أو ١٠،٣ أو ١٠،٥، يحق للبنك حجز مبلغ معين، حسب تقدير البنك المطلق، في أي حساب آخر تملكه الشركة لدى البنك لمدة لا تقل عن ٤٥ يوماً من تاريخ الإنهاء. سيُحتفظ بالمبلغ المحجوز من قبل البنك كضمان ضد أي معاملات بطاقة تمت من قبل حاملي البطاقات قبل هذا الإنهاء. سيتم الإفراج عن الرصيد المتبقي، إن وجد، بعد تسوية مسؤولية الشركة المستحقة في حساب الشركة من قبل البنك إلى الشركة. بدلاً من ذلك، يمكن للشركة تقديم ضمان مقبول من قبل البنك لتأمين سداد كامل المبلغ المستحق في حساب الشركة

١١- حماية البطاقة والرقم السري

١١-١ لا يجوز لحامل البطاقة السماح لأي شخص آخر باستخدام البطاقة ويجب عليه في جميع الأوقات حماية البطاقة والحفاظ عليها في حوزته الشخصية

١١-٢ يجب على حامل البطاقة منع أي شخص آخر من معرفة الرقم السري (PIN).

١١-٣ يجب على حامل البطاقة عدم إفشاء رقم البطاقة لأي طرف ثالث إلا لغرض دفع رسوم البطاقة أو في حالة فقدان البطاقة أو سرقتها

١١-٤ يجب على الشركة عدم السماح باستخدام البطاقة من قبل موظف غير الشخص الذي صدرت له البطاقة ، ما لم يتم الترتيب المسبق مع البنك. تتحمل الشركة المسؤولية الكاملة عن جميع المعاملات و/أو التفويضات التي تمت باستخدام البطاقة في حال حدوث استخدام داخلي غير مصرح به للبطاقة و/أو وقوع حالات الاحتيال

١٢- فقدان البطاقة

١٢-١ عند اكتشاف فقدان أو سرقة البطاقة، يجب على حامل البطاقة أو الموقع المفوض من الشركة إبلاغ خدمة البطاقة/مركز الاتصال بالبنك/الجهات التابعة التي تحمل شعار البطاقة عبر الهاتف أو الفاكس أو التلكس، ويتبع ذلك بتأكيد كتابي موقّع من حامل البطاقة أو وكيله ومرفق بمحضر شرطة يثبت تقديم شكوى بشأن فقدان البطاقة. تتحمل الشركة المسؤولية عن جميع المبالغ التي تُخصم من حساب الشركة نتيجة لاستخدام البطاقة المفقودة أو المسروقة بدون تفويض حتى يتم استلام تأكيد كتابي بفقدان أو سرقة البطاقة من البنك أو من أحد البنوك الأعضاء التي تحمل شعار البطاقة. في حال استرداد حامل البطاقة/الشركة للبطاقة (أو البطاقات) المفقودة أو المسروقة، يجب على الشركة إعادة البطاقة (أو البطاقات) المستردة إلى البنك على الفور

١٢-٢ يجب على حامل البطاقة/الشركة توفير جميع المعلومات التي يمتلكها حامل البطاقة/الشركة بخصوص ظروف فقدان أو سرقة أو استخدام البطاقة بشكل غير مصرح به للبنك، واتخاذ جميع الخطوات التي يراها البنك ضرورية للمساعدة في استرداد البطاقة المفقودة

١٢-٣ لا يُلزم البنك بإصدار بطاقة بديلة لحامل البطاقة بعد فقدانها أو سرقتها. ستكون البطاقة البديلة خاضعة لرسوم إصدار تدفعها الشركة، وسيتم إصدارها وفقاً لما يقرره البنك، على نفس الاتفاقية التي كانت سارية للبطاقة الأصلية.»

١٢-٤ بغض النظر عن أي شيء يتعارض مع ما ورد هنا، تتحمل الشركة المسؤولية عن جميع الخسائر التي يتسبب فيها أو يتعرض لها البنك نتيجة لاستخدام البطاقة من قبل أي شخص تكون البطاقة في حيازته بموافقة حامل البطاقة/الشركة

١٣- استرداد الأموال والرسوم

١٣-١ يجب على حامل البطاقة مراجعة كل البيانات الخاصة بالبطاقة (Card Statement) وإبلاغ الموقع المفوض من الشركة، الذي يجب عليه إبلاغ البنك فوراً بأي خطأ مزعوم خلال ٣٠ يوماً من تاريخ بيان البطاقة. إذا لم يتم إبلاغ البنك بأي خطأ من قبل الشركة خلال الفترة الزمنية المحددة، يُعتبر بيان حساب الشركة والمعلومات الواردة فيه مقبولة من قبل الشركة على أنها صحيحة، وتُعتبر الشركة قد اعترفت بمسؤوليتها عن دفع المبلغ المذكور في بيان حساب الشركة

١٣-٢ سيتم إيداع المبلغ الخاص بأي إدخالات خاطئة يدعي حامل البطاقة/الشركة حدوثها في حساب الشركة فقط بعد قبول البنك للخطأ واستلامه لقسيمة استرداد. لا تعتبر أي مطالبة من حامل البطاقة/الشركة ضد طرف ثالث أساساً صالحاً لإلغاء معاملة البطاقة، ولا يحق للشركة تقديم مثل هذا السبب أو الدعوى المضادة ضد البنك في أي إجراءات استرداد بدأها البنك لاسترداد الرصيد المستحق في حساب الشركة

١٣-٣ لا يُعتبر البنك مسؤولاً، ولا يتحمل أي مسؤولية تجاه الشركة و/أو حامل البطاقة في حالة عدم قبول البطاقة من قبل طرف ثالث

١٣-٤ البنك غير مسؤول عن السلع أو الخدمات التي يشتريها حامل البطاقة باستخدام البطاقة.

١٣-٥ لن يتم إيداع الرصيد في حساب الشركة الخاص بمبلغ الاسترداد إلا بعد أن يتم فحص الأدلة المقدمة إلى البنك من قبل الشركة وحل المعاملة المتنازع عليها بما يرضي البنك. إذا لم يتم حل النزاع لصالح حامل البطاقة، فإن الشركة ستكون مسؤولة عن المبلغ المتنازع عليه

١٤ – الخدمات المصرفية عبر الرسائل القصيرة

١٤-١ التوافر والإفصاح

١٤-١-١ يحتفظ البنك بالحق في تحديد الخدمات التي قد تشملها خدمات الرسائل القصيرة (SMS) المقدمة لحامل البطاقة و/أو الشركة، وقد تختلف هذه العروض من زبون إلى آخر

١٤-١-٢ تتوافر خدمات الرسائل القصيرة (SMS) لحامل البطاقة وفقاً لتقدير بنك صحار، ويمكن للبنك إيقاف هذه الخدمات في أي وقت دون إشعار مسبق. يحتفظ البنك بالحق في تقديم خدمات الرسائل القصيرة للزبائن من مقدمي خدمات الهاتف المحمول المحددين فقط

١٤-١-٣ تتوافر الخدمات فقط لحاملي بطاقات الائتمان الصادرة من البنك أو للموقع المفوض من الشركة الذي تم إبلاغ البنك به مسبقاً

١٤-٢ تفويض بنك صُحار الدولي

١٤-٢-١ تفوض الشركة البنك بشكل غير قابل للإلغاء وغير مشروط للوصول إلى جميع بطاقاتها للشركات الصادرة عن البنك لاستخدام خدمات الرسائل القصيرة (SMS) ومشاركة معلومات حساب الشركة مع أي أطراف ثالثة لغرض تنفيذ تلك الخدمات أو أي خدمات مشابهة أخرى

١٤- ٣ التنبيهات

١٤-٣-١ تُرسل التنبيهات إلى رقم الهاتف المحمول المسجل والمُحدث آخر مرة لدى البنك. لن يقوم البنك بتوفير تنبيهات لرقمي هاتف محمول اثنين لنفس البطاقة

١٤-٣-٢ يحق للبنك تعليق خدمات الرسائل القصيرة (SMS) في أي وقت ولأي سبب، وقد يطلب تعويضاً من الشركة قبل استئناف تقديم الخدمات

١٤- ٤ دقة المعلومات

١٤-٤-١ تلتزم الشركة بتقديم معلومات دقيقة وكاملة، بما في ذلك أرقام الهاتف الثابت والمحمول، كلما دعت الحاجة، وستكون مسؤولة بشكل كامل عن صحة واكتمال المعلومات المقدمة للبنك في جميع الأوقات، بما في ذلك، ولكن لا تقتصر على، لأغراض الاستفادة من خدمات الرسائل القصيرة (SMS). ولن يكون البنك مسؤولاً عن أي عواقب تنجم عن تقديم الشركة لمعلومات خاطئة

٢. إذا كان لدى الشركة و/أو حامل البطاقة شك في وجود خطأ في المعلومات المقدمة من البنك إليه/إليها، يجب إبلاغ البنك في أقرب وقت ممكن. سيبذل البنك بعد ذلك قصارى جهده لتصحيح الخطأ حيثما أمكن وكان مناسباً

٣. بينما يبذل البنك جميع الجهود المعقولة لضمان دقة المعلومات المقدمة للزبون، لا يتحمل البنك مسؤولية أي عواقب تنجم عن تقديمه غير المقصود لأي معلومات غير دقيقة بموجب خدمات الرسائل القصيرة (SMS)

١٤-٥ إخلاء المسؤولية

١. البنك غير مسؤول عن أي نقص أو مشاكل في توافر خدمات الرسائل القصيرة (SMS) بسبب عدم وجود الزبون ضمن النطاق الجغرافي الذي تتوافر فيه خدمات الرسائل القصيرة والذي يشكل جزءاً من شبكة التجوال لمزود خدمة الهاتف المحمول الخاص بالزبون

٢. يتعهد الزبون بإبلاغ البنك في حالة تغيير أو إنهاء عقد رقم الهاتف المحمول أو مزود خدمات المحمول. ولا يكون البنك مسؤولاً عن أي نقص في توافر خدمات الرسائل القصيرة (SMS) بسبب هذا التغيير أو الإنهاء

٣. إذا كان لدى الشركة و/أو حامل البطاقة سبب للاعتقاد بأن رقم الهاتف المحمول قد تم تخصيصه لشخص آخر و/أو أنه قد حدثت معاملة غير مصرح بها في بطاقة الشركة و/أو فقد هاتفه المحمول، يجب عليه/عليها إبلاغ البنك بذلك على الفور. لا يتحمل البنك أي مسؤولية بشأن ما سبق، مهما كان السبب

٤. سيسعى البنك لتوفير الخدمات على أساس بذل قصارى جهده، ولا تتحمل الشركة/حامل البطاقة مسؤولية البنك عن عدم توفر خدمات الرسائل القصيرة (SMS) أو عدم أداء مقدمي خدمات البنك (إن وجد)

٥. لا يتحمل البنك تحت أي ظرف من الظروف مسؤولية تجاه حامل البطاقة/الشركة عن أي خسائر أو أضرار ناتجة عن خدمات الرسائل القصيرة (SMS)، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أي خسائر أو أضرار تبعية أو غير مباشرة مثل فقدان الإيرادات، انقطاع الأعمال، فقدان الأرباح أو فقدان فرصة العمل، سواء كانت تلك الخسائر أو الأضرار قد لحقت بالشركة/حامل البطاقة أو بأي شخص آخر

٦. تقبل الشركة/حامل البطاقة بأن كل تنبيه قد يحتوي على معلومات مُحددة تتعلق ببطاقات الشركة. وتفوض الشركة/حامل البطاقة البنك بإرسال مثل هذه المعلومات المتعلقة بحساب الشركة، حتى وإن لم يتم طلبها بشكل محدد، إذا اعتبر بنك صحار أن ذلك ذو صلة. لا يتحمل البنك مسؤولية سرية وأمن أي معلومات شخصية أو معلومات تتعلق بحساب الشركة المقدمة من خلال خدمات الرسائل القصيرة (SMS)

٧. تحت أي ظرف من الظروف، لا يكون البنك مسؤولاً تجاه الشركة/حامل البطاقة إذا لم تكن خدمات الرسائل القصيرة (SMS) متاحة لأي سبب كان، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) الكوارث الطبيعية، القيود القانونية، أو الأعطال في شبكة الاتصالات. الاستخدام غير القانوني أو غير الصحيح لخدمات الرسائل القصيرة من قبل حامل البطاقة سيجعل الشركة مسؤولة عن دفع الرسوم المالية أو الأضرار (كما يقرر البنك) و/أو سيؤدي إلى تعليق أو إلغاء خدمات الرسائل القصيرة/حساب بطاقة الشركة بناءً على التقدير المطلق للبنك

٨. توافق الشركة كذلك على أن البنك قد يكشف إلى مؤسسات أخرى المعلومات التي يعتبرها ضرورية على نحو مناسب لأسباب تشمل (على سبيل المثال لا الحصر) المشاركة في أي خدمات رقمية، أو شبكات الاتصالات أو التسوية الإلكترونية، أو الامتثال لأي توجيه قانوني، أو تقييم الائتمان من قبل وكالات التصنيف الائتماني المعترف بها، أو منع الاحتيال

٩. توافق الشركة على أن البنك لن يكون طرفاً في أي نزاع بين الشركة وأي مزود خدمات الهاتف المحمول (أو أي طرف ثالث يقدم مثل هذه الخدمات) من خلاله يتم الوصول إلى خدمات الرسائل القصيرة (SMS) من قبل حاملي البطاقات و/أو الموقع المفوض للشركة

١٤-٦ المصاريف

١٤-٦-١ يحق للبنك حسب تقديره تحديد الرسوم التي يعتبرها مناسبة من وقت لآخر، ويمكنه، وفقًا لتقديره المطلق، تعديل الرسوم لاستخدام أي من خدمات الرسائل القصيرة (SMS) أو جميعها، من خلال إشعار عام للشركة

١٤-٦-٢ تكون الشركة و/أو حامل البطاقة مسؤولين عن دفع أي رسوم للوقت المستهلك أو رسوم أخرى قد تفرضها أي مزود خدمة محمول فيما يتعلق بتقديم خدمات الرسائل القصيرة (SMS)، ولا يتحمل البنك أي مسؤولية تجاه هذه الرسوم. تقر الشركة بأن رسوم بنك صحار لا تشمل أي مبالغ مستحقة لأي مزود خدمة محمول

١٤-٧ إنهاء خدمات الرسائل القصيرة

١. يمكن للشركة طلب إنهاء خدمات الرسائل القصيرة (SMS) من خلال تقديم إشعار كتابي على شكل نموذج إقرار/تعويض إلى البنك. على الرغم من هذا الإنهاء، ستظل الشركة مسؤولة عن أي معاملات تمت قبل أن ينفذ البنك الإلغاء. يحق للبنك، وفقًا لتقديره، تعليق أو إنهاء خدمات الرسائل القصيرة (إما كلياً أو جزئياً) في أي وقت دون إشعار مسبق لحامل البطاقة/الشركة

٢. يؤدي إغلاق بطاقة الشركة الفردية و/أو حساب الشركة تلقائياً إلى إنهاء تقديم خدمات الرسائل القصيرة (SMS) من قبل البنك. يحق للبنك تعليق أو إنهاء الخدمات دون إشعار مسبق إذا اعتقد أن حامل البطاقة/الشركة قد خالف شروط وأحكام هذه الاتفاقية أو إذا علم بوفاة حامل البطاقة و/أو إفلاس الشركة أو عدم قدرتها القانونية. يجب على الشركة/حامل البطاقة إبلاغ البنك على الفور في حال استمرار تلقي التنبيهات/الخدمات من البنك لبطاقته/بطاقتها للشركة بعد مرور شهرين من تاريخ إلغاء البطاقة

١٥ – تعديل الاتفاقية

١٥–١ يحق للبنك، وفقًا لتقديره المطلق في أي وقت، تعديل أو تغيير:

أ. أي من الشروط والأحكام الواردة في هذه الاتفاقية، حسبما يراه البنك ضرورياً وإذا تطلب الأمر وفقاً للقوانين السارية، وإبلاغ حامل البطاقة/الشركة بهذا التعديل أو التغيير

ب. الرسوم والعمولات المدرجة في ‹تعريفة/جدول الرسوم› وإبلاغ الشركة/حامل البطاقة بهذا التعديل أو التغيير.

٢. يُعتبر أن الشركة/حامل البطاقة قد قبل التعديلات أو التغييرات التي أجراها البنك على هذه الاتفاقية بالإضافة إلى ‹التعريفة/جدول الرسوم›، إذا قررت الشركة عدم إنهاء هذه الاتفاقية و/أو عدم إعادة بطاقة الشركة وواصلت الاحتفاظ بالبطاقة أو استخدامها بعد أن تم إبلاغها بهذه التعديلات أو التغييرات من قبل البنك

٣. كل من هذه الشروط والأحكام الواردة في هذه الاتفاقية ستكون قابلة للفصل ومتميزة عن بعضها البعض، وإذا أصبح أي من الشروط والأحكام في أي وقت غير صالح أو غير قانوني أو غير قابل للتنفيذ، فإن صحة أو قانونية أو قابلية تنفيذ الاتفاقية المتبقية لن تتأثر بأي شكل من الأشكال

١٦– الإجراءات القانونية

إذا فشلت الشركة و/أو حامل البطاقة، لأي سبب كان، في الامتثال لهذه الاتفاقية، واضطر البنك لبدء الإجراءات القانونية ضد الشركة، فتكون في هذه الحالة، الشركة مسؤولة عن سداد جميع التكاليف القانونية والرسوم والنفقات التي يتحملها البنك في مثل هذه الإجراءات القانونية

١٧– الإفصاح عن المعلومات

تُفوض الشركة البنك بالكشف عن المعلومات المتعلقة بحامل البطاقة أو الشركة أو حساب الشركة إلى الأشخاص الذين يراهم البنك مناسبين أو ضروريين أو مرغوب فيهم فيما يتعلق بالخدمات التي يقدمها البنك و/أو تنفيذ أي من حقوق البنك و/أو تنفيذ أي من التزامات البنك فيما يتعلق بحساب الشركة أو كما قد يُطلب خلاف ذلك وفقاً للقوانين السارية

١٨– شروط وقواعد عامة

١٨–١ لا يتحمل البنك مسؤولية تجاه الشركة أو حامل البطاقة إذا كان غير قادر على أداء التزاماته بموجب هذه الاتفاقية بسبب (مباشر أو غير مباشر) فشل أي أداة، أو نظام معالجة بيانات، أو رابط معاملات، أو أي شيء خارج عن سيطرة البنك، أو وكلائه، أو المقاولين الفرعيين، أو مقدمي الخدمات، أو شركاء برامج الترويج. عدم قدرة البنك على أداء التزاماته في مثل هذه الظروف لا يمكن استخدامها كدفاع بشأن مسؤولية الشركة عن جميع المعاملات التي تمت من خلال بطاقات الشركة الصادرة لهذه الشركة من قبل البنك

١٨–٢ لن يقدم البنك إلى الشركة قسائم معاملات البطاقة (أو قسائم البيع) الموقعة من قبل حامل البطاقة، إلا في حالة وجود نزاع، يمكن للبنك، على نفقة الشركة، تقديم نسخة مصورة أو نسخة ميكروفيلم كدليل وثائقي على مسؤولية حامل البطاقة، شريطة أن تقوم الشركة بتقديم طلب كتابي خلال ٣٠ يوماً من تاريخ بيان حساب الشركة المعني

١٨–٣ توافق الشركة بشكل لا يمكن الرجوع عنه وفقاً للقوانين السارية، على أن يكون للبنك الحق وفقاً لتقديره المطلق في نقل أو تعيين أو بيع أي جزء أو كامل الرصيد المستحق في حساب الشركة. وتفوض الشركة البنك هنا بتعيين وكلاء تحصيل لاسترداد المبالغ المستحقة في حساب الشركة. تكون الشركة مسؤولة عن جميع التكاليف والنفقات القانونية التي يتحملها هذا المحول إليه، أو المتنازل له، أو المشتري، أو وكيل التحصيل لاسترداد أو جمع الرصيد المستحق من رسوم البطاقة من حساب الشركة

١٨-٤ توافق الشركة بشكل لا يمكن الرجوع عنه على أن يقوم البنك بنقل أو تحويل حقوقه بموجب هذه الاتفاقية أو الخدمات المقدمة من البنك إلى الشركة و/أو حاملي البطاقات إلى أي طرف ثالث، سواء كان هذا الطرف الثالث يعمل في ولاية قضائية أو إقليم آخر أم لا. يظل البنك مسؤولاً تجاه الشركة عن أي خسارة أو ضرر يمكن استرداده تتعرض له أو تعاني منه الشركة نتيجة لإهمال أو خرق أو تقصير أي من هذه الأطراف الثالثة، وسيتطلب من هذا الطرف الثالث الحفاظ على سرية أي من هذه المعلومات بنفس درجة السرية التي يحافظ عليها البنك

١٨-٥ قد يتم معالجة المعلومات المتعلقة بالشركة و/أو حامل البطاقة خارج البنك.

١٨-٦ قد تقوم الشركة بتسجيل المكالمات الهاتفية لحامل البطاقة و/أو المفوض له بالتوقيع والاحتفاظ بها.

١٨-٣ توافق الشركة على تقديم تفاصيل كاملة عن حامل البطاقة إلى البنك وفقًا لنموذج الطلب المطلوب و/أو فور طلب البنك. يفوض حامل البطاقة البنك بشكل لا يمكن الرجوع عنه للتواصل مع جهة عمل حامل البطاقة. كما يفوض حامل البطاقة البنك بشكل لا يمكن الرجوع عنه بطلب إشعار واستلامه من جهة العمل بإنهاء توظيف حامل البطاقة

١٩- القوانين المُنظمة والاختصاص القضائي

١٩-١ تُفسر الشروط والأحكام الواردة في هذه الاتفاقية وفقًا لقوانين سلطنة عمان وتخضع لها.

١٩-٢ في حالة وجود أي نزاعات تنشأ بين الأطراف المعنية، تكون محاكم سلطنة عمان هي المختصة بالنظر فيها.

١٩-٣ بالإضافة إلى هذه الاتفاقية، فإن إصدار البطاقة واستخدامها يخضع للوائح البنك المركزي العماني والقوانين السارية الأخرى في سلطنة عمان

١٩-٤ لا يتحمل البنك أي مسؤولية من أي نوع، مباشرة أو غير مباشرة، عن عدم الامتثال لقوانين أي دولة غير سلطنة عمان. إن إمكانية وصول حامل البطاقة إلى الخدمات في بلد غير سلطنة عمان لا تعني أن قوانين ذلك البلد تحكم هذه الشروط والأحكام و/أو الخدمات

٢٠- توضيح الإنفاق باستخدام فيزا (VSC) فيزا التجارية للدفع (VCP)

٢٠-١ تعتبر توضيح الإنفاق باستخدام فيزا (VSC) فيزا التجارية للدفع (VCP) خدمات مقدمة من فيزا، ولا يكون البنك مسؤولاً عن أي خسارة أو ضرر يتعرض له أو يتحمله من أي نوع يتعلق بهذه الخدمات، بما في ذلك أي توافر لأي خدمة مقدمة من خلال VSC/VCP أو أي أخطاء أو عدم دقة أو إغفال في أي بيانات أو معلومات

٢٠-٢ يمكن للبنك أو فيزا تعديل مبلغ الرسوم ذات الصلة حسب تقديرهما، ولكن أي تغيير لن يكون ساريًا إلا بعد إشعار الزبون وفقًا لهذه الشروط والأحكام

٢٠-٣ يوافق الزبون وحامل البطاقة على أن البنك سيوفر تفاصيل عن الزبون و/أو حامل البطاقة وأي معاملات تمت باستخدام البطاقة إلى فيزا أو إلى أي شخص آخر يتم ترشيحه من قبل البنك أو فيزا لغرض تقديم خدمات VSC/VCP، والتي قد تشمل تبادل المعلومات مع فيزا أينما كانت موجودة

٢٠-٤ بناءً على طلب الزبون ووفقًا لدفع الرسوم ذات الصلة كما هو مذكور في «تعريفة / جدول الرسوم»، يمكن للزبون و/أو حاملي البطاقات استخدام خدمة VSC/VCP وأي خدمة أخرى مقدمة من خلال VSC.

٢٠-٥ يوافق الزبون على أنه قد يتم تطبيق شروط وأحكام إضافية على استخدام خدمات VSC/VCP أو أي خدمات يتم الوصول إليها من خلال VSC/VCP من وقت لآخر. سيتم إشعار الزبون بأي شروط إضافية، ويُعتبر أن الزبون قد قبلها عند أول استخدام لخدمات VSC/VCP بعد إشعار أي شروط جديدة